هيمنة الخطأ على الصّواب في الاستعمالات اللغويّة المعاصرة

نموذج من بابَي الإضافة والنّعت

The dominance of error over correctness in Arabic Syntax

An example of Addition (Iḍāfah) and Adjective lessons.

د. إسماعيل محمود القيّام
أستاذ مساعد
جامعة البلقاء التطبيقيّة
كليّـة عجلـون الجامعيّـة– قسـم العلـوم الأساسيّة

Dr. Ismail Mahmood Al-Qayyam.
Assistant Professor
Al- Balqa' Applied University
Faculty of Ajloun College- Basic Sciences Department

l_alqayam@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام ٢٠٢٣/٩/٢١
تاريخ القبول ٢٠٢٣/١٠/٢٩

الكلمات المفتاحية: إضافة لفظيّة، إضافة معنويّة، نعت، خطأ، صواب

Keywords: verbal Iḍāfah, moral Iḍāfah, adjective, error and correctness

الملخّص

تتناولُ هذه الدراسةُ قضيّةً نحويّةً تتوزّع على بابين من أبواب النحو العربيّ هما باب الإضافة وباب النّعت، وقد تسبّبت إشكاليّة هذه القضيّة وما رافقها من تفصيلاتٍ بشيوع خطأ نحويٍّ في كثيرٍ من الكتابات والاستعمالات اللغويّة، ولم يلتفت أحدٌ من اللغويين المشتغلين بالتصحيح اللغويّ والأخطاء الشائعة إلى تصحيح هذا الخطأ أو التنبيه عليه في حدود اطلاع الباحثين على جهود التصحيح اللغويّ. وتسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على منشأ هذا الخطأ، وتفسير أسبابه، ولفت النّظر إليه، مع بيان القواعد النحويّة التي يستند إليها تصحيح ما شاع من الخطأ في هذا الباب. وتعتمد الدراسة المنهجَ الوصفيّ في دراسة هذه القضيّة للوصول إلى أهدافها.

Abstract

This study deals with a syntactical issue divided into two sub issues of Arabic Syntax: the Iḍāfah and the Adjective. The problem of this issue and the details that accompanied it, have caused the spread of syntactical errors in many writings and linguistic usages. None of the linguists working with linguistic correction and common errors paid attention to correcting this error or alerting it in the extent of researchers acquaintance with linguistic correction efforts.

This study seeks to find out the roots of this error, explain its causes, and draw attention to it, along with an explanation of the syntactical rules upon which the correction of common errors in this issue is based. The study adopts the descriptive approach in studying this issue to reach its objectives.

فرضيّة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيّةٍ مفادُها أنّ ثمّة اضطرابًا وقع في فهم بعضِ قواعد النحو العربيّ، وقد تسبّبَ ذلك بطُغيانِ بعضِ القواعد على بعض، والتركيز على قواعدَ معيّنةٍ وإهمال أخرى، ممّا أدّى إلى شيوع أخطاءٍ لغويّة ما كانت لتشيع لولا ذلك الاضطراب في فهم القاعدة.

سؤال الدّراسة:

تنطلق الدراسة من التساؤل عن مدى شيوع الخطأ النحويّ المتمثّل بعدم المطابقة بين النعت والمنعوت إذا كان النعت من تراكيب الإضافة اللفظية. وما إمكانيّة تصحيح هذا الخطأ والرجوع عنه إلى الصّواب؟

أهميّة الدراسة:

تنبع أهميّة الدراسة من وقوفها على حقيقة ما تفيده الإضافة اللفظيّة للمضاف، ومن سعيِها إلى تصحيح استعمالٍ لغويٍّ يشيعُ التعاملُ معه على نحو خاطئ لدى الكثيرين من الكتّاب والمثقّفين.

الدّراسات السابقة:

بالرغم من معالجة كثير من اللغويّين القدامى[١] والمحدثين[٢] لظواهر لغويّة خاطئةٍ كثيرة، لم نجد في حدودِ ما اطّلعنا عليه دراساتٍ عالجت هذه القضيّةَ معالجةً مباشرةً، ذلك أنّ قضيّة البحث نابعةٌ من ملاحظةٍ ذاتيّةٍ لشيوع الأسلوب الخاطئ على ألسنة الكتّاب وفي الموادّ الإذاعيّة والإعلاميّة والأدبيّة المكتوبة والمقروءة. ولكن يمكن الإشارة إلى كتب النحو العربيّ قديمها وحديثها، فهي تنصّ بوضوح على القواعد النحويّة التي تستند عليها الدراسة في تجلية القضيّة، والكشف عن وجه الخطأ المنتشر في هذه المسألة، وتصحيحه على وفق أساليب العربيّة الفصيحة، واستناداً إلى ما بيّنه النّحاةُ في مصنّفاتهم.

(١) يُنظر على سبيل التمثيل لا الحصر: الكسائي، عليّ بن حمزة، **ما تلحن فيه العامّة**، ط١، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢. والزُّبيديّ، محمد بن حسن، **لحن العوامّ**، ط٢، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠. والحريريّ، القاسم بن عليّ، **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ**، ط١، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٦.

(٢) يُنظر على سبيل التمثيل لا الحصر: العدنانيّ، محمّد، **معجم الأخطاء الشائعة**، ط٢، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٨٥. والنجار، محمد علي، **لغويّات وأخطاء لغوية شائعة**، ط١، دار الهداية، مصر، ١٩٨٦. ويعقوب، إميل بديع، **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦. وعمر، أحمد مختار، **أخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيّين**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣، فصل في (المآخذ النحويّة والتركيبية)، ص ١٢١ – ١٩٧.

المقدّمة

قد تُهيمِن بعض القواعد النحويّة واللغويّة على غيرها من القواعد، بأن تأخذ حصّتَها من الاهتمام والعناية لدى المعلّمين والمتعلّمين، ممّا يؤدّي إلى شيوع الخطأ النحويّ أو اللغويّ، فمن ذلك على سبيل التّمثيل: شيوعُ إعمال المصدر والمشتقّات عملَ أفعالها ضمنَ شروطٍ ومُحدّدات معيّنة، فيشيعُ إعمالُها أحياناً خطأً بسبب هيمنة قاعدة الإعمال وسيادتها، فنجد عباراتٍ من مثل (يأملُ المديرُ بَذْلَ مزيداً من الجهود)، ومن ذلك هيمنة قاعدة حذف ياء الاسم المنقوص إذا جاء نكرةً مجروراً أو مرفوعاً على قاعدة عدم الحذف إذا جاء معرّفاً أو نكرةً منصوباً، فنجد عباراتٍ من مثل (بلغت النّسبةُ ثمانٍ وثمانينَ بالمئة)، ونحو ذلك كثير.

وهذه الدراسة تتوقّف عند قضيّةٍ مهمّةٍ من القضايا اللغويّة التي تتسبّب بالوقوع في الخطأ اللغويّ عند الكثير من المتخصصين وغير المتخصصين، مع أنّ النحاة القدماء قد جلَّوا هذه الظاهرة في مؤلّفاتهم النحويّة، وذلك في بابين من أبواب النحو العربيّ هما: باب الإضافة وباب النعت، ثمّ غابت العناية بهذه القضيّة إلى حدٍّ كبيرٍ من دروس النحو المعاصرة، ولا سيّما دروسه التطبيقيّة، وأصبح انتشار الخطأ فيها أكثر من الصواب. وسأفصّل في هذه الدّراسة القولَ في ما أجملته، فأبيّن كيف جلّى القدماء قواعدَ هذه القضيّة، ثمّ كيف غابت العناية بها عن دروس النحو المعاصرة، وبخاصّةٍ التطبيقُ على هذه القضيّة، ثمّ كيف أصبح انتشار الخطأ فيها أكثر من الصّواب. وقُبيل ذلك لا بدّ من عرض أمثلة الخطأ التي يقع فيها الكُتّاب في هذه الظاهرة.

طبيعة الظاهرة وأمثلتها (خطأ شائعٌ وصوابٌ مُستنكَر)

من مظاهر الخطأ في هذا الباب ما يشيع في لغة الصحف والمجلات واللافتات والكتب المؤلَّفة للمتخصّصين وغير المتخصّصين من عباراتٍ نجدُ الموصوف فيها معرفةً وصفتُه نكرة؛ مع أنّ المطابقة بين الصفة والموصوف من أساسيّات التركيب النعتيّ التي لم يختلف فيها النحاة.

ومن أمثلة الخطأ في هذه الظاهرة: إعلانٌ فيه عبارة (سيقام المعرِض الفنّيُّ في القاعةِ **متعدّدةِ الأغراض**)، وما جاء في بعض الكتب المتخصّصة من قولهم: (لا ترقى المجلّة الثقافيّة إلى مستوى المجلّةِ العلميّةِ المحكّمةِ **ذائعةِ الرواج**)، وقولهم: (سنقوم بإتلاف الموادِّ **منتهيةِ الصلاحية**)، وما يتكرّر كثيرًا في كتب المناهج المدرسيّة من مثل عبارة (في المثلّث **متوازي الأضلاعِ**) أو (في المثلّث **قائمِ الزاويةِ**)، وما يردُ عند الحديث عن وضع الخطط المستقبليّة من مثل قولهم: (بدأنا بتنفيذ الخطّةِ **قصيرةِ المدى**، وسيبدأ العمل بتنفيذ الخطّةِ **طويلةِ المدى**) ...

مع أنّ الصواب في هذه الأمثلة كلّها أن تدخل (الـ) على المُضاف، فنقول: (في القاعةِ **المتعدّدةِ الأغراض**)، و(إلى مستوى المجلّةِ العلميّةِ المحكّمةِ **الذائعةِ الرواج**)، و(بإتلافِ الموادِّ **المنتهيةِ الصلاحية**)، و(في المثلّثِ **المتوازي الأضلاعِ**) و(في المثلّث **القائم الزاويةِ**)، و(بتنفيذِ الخطّةِ **القصيرةِ المدى**، والخطّةِ **الطويلةِ المدى**).

وهذه عيّنةٌ مُمثّلةٌ لأمثلة هذه الظاهرة تُنبئُ طبيعتُها واختلافُ المجالات والحقولِ التي تنتمي إليها عن مدى انتشارها وسَعةِ امتدادها في الاستعمالات اللغويّة المتعدّدة والمتنوّعة. وقد يبلغ التمادي في هذا الخطأ وانتشاره وسيطرته درجةً أعلى وأشدَّ خطورةً من شيوع الاستعمال على ألسنةِ الكتّاب وفي كتاباتهم، بحيث يمتدُّ الأمرُ إلى أن يكتبَ بعضُ الكُتّاب والباحثين، وإن كان في حالاتٍ قليلة، مثلَ هذه العبارات كتابةً صحيحة سليمة، أي بإدخال (الـ) على المضاف عندما يكون نعتاً لاسمٍ سابقٍ معرفة، فيتعرّض مَن كتبها إلى اللّوم والتخطئة ممّن يتولّون أمور تقييم العمل المكتوب كالمدرّسين مع طلبتهم، ومحرّري الصحف والمواقع مع الكتّاب والأدباء، ومحكّمي الأبحاث والدّراساتِ مع الباحثين، ... ممّا يؤدّي إلى مزيد من ترسيخ الخطأ والإصرار عليه؛ لأنّ تصحيحهم يردّ الصوابَ الصحيحَ خطأً، والخطأ صوابًا.

والقضيّة اللغويّة التي نتوقّف عندها في هذه الدراسة، كما يتّضح من طبيعتها وطبيعةِ أمثلتها المبيّنة سابقاً، قضيّةٌ موزّعةٌ بين درسين من دروس النحو العربيّ هما (الإضافة والنعت)، وذلك حينَ يكون المنعوتُ معرفةً ثمّ يُنعتُ بمضافٍ من نوع الإضافة اللفظيّة، فهل نُعرّف النعتَ في مثل هذه الحال؟ أو نُبقيه نكرةً مع أنّ منعوته معرفة؟

قاعدة الإضافة المعنويّة (المُهيمِنة)

تقتضي إحدى أهم القواعد وأكثرها انتشاراً وشيوعاً في باب الإضافة ألاّ تدخل (الـ) على الاسم المُضاف؛ فنقول: هذا كتابُ الطالبِ، وهذا ديوانُ شِعرٍ، ولا نقول: هذا الكتابُ الطالبِ، ولا هذا الديوانُ شِعرٍ. يقول المبرّد: "فَإِذا أضفتَ الاسمَ إِلى الاسمِ بعده بغير حرفٍ كانَ الأولُ نكرَةً وَمَعرِفَةً بالَّذِي بعده، فإِذا أضفتَ اسمًا مفردًا إِلى اسم مثله مُفْرد أو مُضافٍ صار الثَّاني من تَمام الأول، وصارا جميعًا اسمًا واحدًا، وانجرَّ الآخَرُ بِإِضَافَة الأوّلِ إِليه، وذلك قَوْلك (هذا عبدُ اللهِ) و(هذا غُلامُ زيدٍ) و(صَاحبُ عَمْرو). ولا تُدخِلُ في الأول ألفًا ولا لامًا، وتحذفُ منه التَّنوين"[1].

وهذه قاعدةٌ سليمةٌ وهي القاعدة المُهيمنة على درس الإضافة، لا لكونها من أوّل ما يُعرَضُ على المتعلّمين في درس الإضافة فحسب، ولكن لأنّها ممّا يُتقنُ استعمالَه وتوظيفَه المتعلّمون من أبناء العربيّةِ بالسّليقةِ وقبلَ تعلُّمِ القاعدةِ والاطّلاعِ عليها. مع أنّ هذه القاعدة تختصّ بالقِسم الأوّل من الإضافةِ الذي يُسمّى الإضافة المعنويّة (أو المحضة أو غير اللفظيّة)، وهي التي يكتسب فيها المضافُ معنًى من المضاف إليه؛ فيكتسب منه التعريفَ إذا كان معرفةً مثل (هذا كتابُ زيدٍ)، ويكتسبُ منه التخصيصَ إذا كان نكرةً مثل (هذا ديوانُ شِعرٍ).

قاعدة الإضافة اللفظيّة (المُهَيمَن عليها)

أمّا القاعدةُ الأخرى التي تليها، ويبدو من خلال الاطّلاع على كتابات كثيرٍ من الطّلبةِ والمثقّفين والكُتّابِ والإعلاميّين وكثيرٍ من المتخصّصين، أنّها قاعدةٌ مُغيّبةٌ أو مُهيمَنٌ عليها، فهي قاعدة القسم الثاني من الإضافة، وهو ما يُعرَف بالإضافة اللفظيّة (أو غير المحضة) وهي التي لا يكتسب المُضاف فيها معنًى من المُضاف إليه، وإنّما ترجع فائدتها إلى اللفظ فتفيده التخفيف (أي حذف التنوين إذا كان المُضاف منوّنًا، أو حذف النون إذا كان المُضاف مثنًّى أو جمع مذكّر سالمًا)[2] ولذلك سُمّيت إضافةً لفظيّة، وهي التي يكون

---

(١) المبرّد، محمد بن يزيد (٢٤٥ هـ)، **المُقتضَب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، ط٢، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٧٩، ج٤، ص ١٤٣.

(٢) يذهب مهدي المخزوميّ إلى أنّ التخفيف ليس غرضاً تُرتَكبُ الإضافة من أجله، كما أنّ حذف التنوين لا يُعدُّ تخفيفاً وإلا لما نوّنوا الوصف في أيّ من حالات استعماله، ولحذفوا التنوين في كلّ حال ما دام يحقّق غرض التخفيف في الاستعمال. يُنظر: المخزومي، **مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط ٣، ١٩٨٥، ص ١٧٨.

المُضافُ فيها وصفًا دالاً على الحال أو الاستقبال؛ أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفةً مشبّهةً، فيجوز في هذا القسم من الإضافة أن تدخل (ال) على المُضاف.

يقول المبرّدُ: "ألا ترى أنّ الاسمَ المُضافَ إلى معرفةٍ على نيّةِ التنوينِ لا يكون إلا نكرة، لأنّ التنوينَ في النيّةِ، نحو قولِه عزّ وجلّ (هذا عارضٌ مُمطِرُنا) [الأحقاف:٢٤] و(هدياً بالغَ الكعبةِ) [المائدة: ٩٥]. هو وصفٌ للنّكرةِ، وتدخُلُ عليه (رُبّ) كما تدخُلُ على النّكرة"(١). وقد ثبّتَ هذه القاعدةَ وأكّدها كثيرٌ من النّحاة، منهم الزّجاجيّ إذ يقول: "إذا كان اسمُ الفاعلِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ كان نكرةً على كلّ حال، فإن أضفتَه إلى معرفةٍ لم يتعرَّف بالإضافة، لأنّ إضافتَه غيرُ محضة"(٢). ويقول: "تقول (مررتُ بالرجُلِ الحسنِ الوجهِ) فتجعل (الحسن) نعتاً لـ(الرجل) وتضيفه إلى (الوجه)، وإن كانت فيه الألف واللام، **وليس في العربيّةِ شيءٌ يُجمعُ فيه بين الألف واللام والإضافةِ إلا هذا وما جرى مجراه**. وذلك أنّك لمّا قُلتَ (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) فأضفتَ حسناً إلى (الوجه) و(الوجهُ) معرفةٌ، لم يتعرّف (حسن) بالإضافة إليه ... فلمّا احتجتَ إلى تعريفِه عرّفتَه بالألف واللام، لأنّه كالمنفصِلِ من الإضافةِ في التّقدير"(٣).

وإذا كان بعض اللغويّين يُرجِعُ كثيراً من الأخطاء الشائعة إلى ما يُعرف بالازدواجيّة وأثر العاميّة في الفصيحة(٤)، فإنّ هذه الدراسة ترجّح، في هذه المسألة، أنّ لطبيعة التعليم وتداخُلِ القواعدِ أثراً بيّناً في تكوُّن بعض الأخطاء وترسُّخها حتّى تغدو واسعةَ الانتشار عصيّةً على التصحيح.

الإضافة عند النّحاة (اتّصال وانفصالٌ)

ميّز النحاةُ بين قِسمَي الإضافة المحضة وغير المحضة، فقد سمّوا الأولى معنويّةً وخالصةً وحقيقيّة، وسمّوا الأخرى لفظيّةً ومجازيّة، وأساس التمييز بينهما نيّة الاتّصال والانفصال؛ فالإضافة المحضة تكون على نيّة الاتّصال لا الانفصال، أي هي على تقدير أحد

---

(١) المبرّد، **المقتضَب**، ج٣، ص ٢٢٧.

(٢) الزّجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق (٣٤٠ هـ)، **الجُمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤، ص ٩٠.

(٣) الزّجّاجيّ، **الجُمل في النحو**، ص ٩٦. ويُنظر: ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين بن يوسف (٧٦١ هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د. ت، ج٣، ص ٨٩.

(٤) يُنظر على سبيل التّمثيل: عمايره، حنان إسماعيل، **الازدواجيّة والخطأ اللغويّ**، مجلّة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مجلّد (٣٤)، عدد (١)، ٢٠٠٧، ص ص ٥٦- ٧٠.

أحرف الجرّ: اللام أو من أو في، ويكون الارتباطُ بين المضاف والمُضاف إليه قويّاً، ويخلو المضاف من ضمير مستترٍ يفصلُ بينهما، ويكتسب فيها المُضاف معنىً كالتعريف أو التخصيص من المضاف إليه، بينما تكون غير المحضة (اللفظيّة) على نيّة الانفصال، أي إنّ الارتباط بين المضاف والمضاف إليه فيها ليس قويّاً، ويمكن انفصال المضاف عن المضاف إليه فيها، وعودته إلى عمله في المضاف إليه، وهي ليست على تقدير حرف جرّ، ولا يكتسب فيها المضاف معنى من المضاف إليه. ولا بدّ في الإضافة غير المحضة (اللفظيّة) من أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً، ويكون دالاً على الحال أو الاستقبال أو الدوام والاستمرار(١).

عندما يستعرضُ الباحث آراء النّحاةِ وأقوالَهم في الإضافة اللفظيّة يجدُ أنّهم كانوا على درجةٍ عاليةٍ من الوضوح وبيان الأمر؛ فقد فصّلوا مسائلَها من خلال شواهدَ كثيرةٍ من القرآن الكريم والشّعر العربيّ. يقول سيبويه: "واعلمْ أنّ العربَ يستخفّونَ فيحذفون التنوينَ والنونَ، ولا يتغيّرُ من المعنى شيء، وينجرُّ المفعولُ لكفِّ التنوينِ من الاسمِ، فصارَ عملُه فيه الجرَّ، ودخلَ في الاسمِ مُعاقباً للتنوين، ... وليس يُغيِّرُ كفُّ التنوينِ، إذا حذفتَه مُستخِفّاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعلُه معرِفةً"(٢). فحذفُ التنوين من المُضافِ في الإضافة اللفظيّةِ إنّما لجأت العربُ إليه للتخفيف كما يقول النّحاة، ولكنّ ذلك الحذفَ لا يُغيّرُ في المعنى شيئاً، ففي قوله تعالى: "كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ" [آل عمران: ١٨٥] أُضيفت (ذائقةُ) إلى (الموت) على سبيلِ الإضافةِ اللفظيّة، بأن حُذف التنوينُ من (ذائقة) وتقديرُها قبل الحذفِ (كلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموتَ)، ولم يتغيّر في المعنى شيءٌ مع الإضافة وبدونها، وكذلك الأمر في قوله تعالى: "إنّا مُرسلو النّاقةِ" [القمر: ٢٧]، وقوله تعالى: "لو ترى إذ المُجرمون ناكسو رؤوسِهم" [السّجدة: ١٢]، وقوله تعالى: "غيرَ مُحِلّي الصّيدِ" [المائدة: ١]، فلو لم تُحذف النون من المُضافاتِ كلِّها،

---

(١) ذهب مهدي المخزوميّ إلى أنّ المضافات في الإضافة اللفظيّة (الأوصاف المشتقّة) إنّما هي أفعالٌ حقيقيّة، تحمل معاني الأفعال ودلالتها على الزمان. وهو ينطلقُ في ذلك من رأي الكوفيّين الذين سمّوا اسم الفاعل (الفعل الدائم). يُنظر: المخزومي، **مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ص ١٧٨، والمخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص١٥٨. في حين عدّها تمام حسّان صفاتٍ تخضع للقرينة في إفادة الزمن. يُنظر: حسّان، تمام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، د. ط، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤، ص ٢٥٤.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج١، ص ١٦٥– ١٦٦.

وبقيت عاملةً وناصبةً لمعمولاتها، لَما تغيّرَ في المعنى شيء، ومعناها في العمل كمعنى (آمّينَ) التي لم تُضف في قوله تعالى: "ولا آمّينَ البيتَ الحرامَ" [المائدة: ٢].

وقد نصّ ابن مالك في ألفيّته على أنّ المضاف في الإضافة اللفظيّة يبقى على تنكيره بالرغم من إضافته، فقال(١):

وإن يُشابِهِ المُضافُ (يفعلُ) وصفاً فعن تنكيرِهِ لا يُعزَلُ

كـــرُبَّ راجيـنا عظيـمِ الأمَلِ مُروِّعِ القلـبِ قليـلِ الحِيَلِ

ويجعلُ ابن هشام هذه المسألةَ من الإضافة اللفظيّة من أمثلة المسائل التي قد يُعطى فيها الشيءُ حكمَ ما أشبَهَه في معناه، فيقول: "إعطاؤهم (ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غدًا) حكمَ (ضاربٌ زيدًا) في التنكير، لأنّه في معناه، ولهذا وصفوا به النّكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برُبّ، وأدخلوا عليه (الـ)، وأجاز بعضُهم تقديمَ حالِ مجروره عليه نحو (هذا ملتوتًا شاربُ السَّويقِ) كما يتقدّمُ عليه حالُ منصوبِه، ولا يجوزُ شيءٌ من ذلك إذا أُريدَ المُضيّ، لأنّه حينئذٍ ليس في معنى النّاصب"(٢). فلم يكتفِ النّحاةُ بإدخال (الـ) عليه، وإنّما عاملوه معاملة النّكرةِ في كلّ أحواله؛ إذ وصفوا به النّكرة، وهذه الحالةُ مع إدخال (الـ) عليه هي مدار بحثنا هذا، ونصبوه على الحال والحالُ نكرةٌ كما هو معلوم، وجرّوه برُبّ، ومعلومٌ أنّ (رُبّ) لا تجرّ إلا النكرات من الأسماء. ويؤكّدُ الأشمونيّ بقاء النّكرة من هذه الإضافة على تنكيرها بقوله: "ومن أدلّة بقاء هذا المُضاف على تنكيره وصفُ النّكرةِ به نحو قوله (هدياً بالغَ الكعبةِ) وانتصابه على الحال، نحو (ثانيَ عِطفِه)"(٣).

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ)، **ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيونيّ، دار المنهاج، الرياض، د.ت. ص ١١٧-١١٨.

(٢) ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين بن يوسف (٧٦١ هـ)، **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤، ج٢، ص ٧٥٣.

(٣) الأشموني، عليّ بن محمد (٩٢٩ هـ)، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت، ج٣، ص ٣٧٢. ويُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر (٥٣٨ هـ)، **المفصّل في علم العربيّة**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار عمّار، عمّان، ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

شروط النحاةِ في إدخال (الـ) على المضاف

وضع النحاة شروطاً لإدخال (الـ) على المضاف في الإضافة اللفظيّة، فقد جاء في ألفيّة ابن مالك[١]:

ووصْلُ (الـ) بذا المُضافِ مُغتَفَرْ إن وُصِلت بالثّاني كـ(الجَعْدِ الشّعَرْ)
أو بالــذي لــه أُضيـفَ الثّانــي كـ (زيــدٌ الضّــاربُ رأسِ الجانــي)

وجاء في توضيح المقاصد: "يعني أنّ وصل (الـ) بما إضافته لفظيّة مُغتَفَرٌ لا مُطلقاً، بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه (الـ)، نحو (الجَعدِ الشّعر)، أو مُضافاً إلى ما ما فيه (الـ) نحو (الضّارب رأسِ الجاني)، أو مُثنّى أو مجموعاً على حدة، نحو (الضّاربا زيدٍ) و(المُكرمو عَمرٍو)"[٢]. فقد اشترط النحاة لإدخال (الـ) على المضاف في الإضافة اللفظيّة أن يُضافَ الاسمُ إلى ما فيه (الـ) أو إلى مُضافٍ لما فيه (الـ)، هذا إذا كان المضاف المشتقُّ مفرداً، وأمّا إذا كان مثنّى أو جمع مذكّر سالماً فلا يُشترط وجود (الـ) في المضاف إليه.

وقد أضاف عبّاس حسن حالة أخرى يمكن أن تدخل فيها (الـ) على المضاف في الإضافة اللفظيّة، وذلك حينما يكون المضاف إليه مُشتملاً على ضميرٍ يعودُ على لفظٍ مُشتمِلٍ عليها، نحو: المجدُ أنتمُ المُدرِكو قيمتِه، والفضلُ أنتمُ الباذلو غايتِه[٣]. وبذلك يمكن القول إنّ إدخال (الـ) على المضاف في الإضافة اللفظيّة، إذا كان المضافُ مفرداً، يقتضي وجود (الـ) في المضاف إليه، أو في ما أُضيف إليه المضافُ إليه، أو في اسمٍ متقدّمٍ على تركيب الإضافة، ويكون المضاف إليه مشتملاً على ضمير يعود على ذلك الاسم المُحلّى بـ(الـ). وأمّا إذا كان المضاف مثنّى أو جمع مذكّرٍ سالماً فيمكن إدخال (الـ) على المضاف بدون قيد.

النعت والمنعوت (ميدان الخطأ)

جاء في كتاب سيبويه: "**واعلمْ أنّ المعرفةَ لا تُوصَفُ إلاّ بمعرفة، كما أنّ النّكرةَ لا تُوصَفُ إلاّ بنكرة**"[٤]. فبما أنّ القاعدة تقتضي مطابقة النعت منعوتَه في التعريف والتنكير، فإنّنا نُبقي الصّفةَ بدون (الـ) إذا وصفنا نكرةً بمضافٍ لفظيٍّ، فنقول: جاء رجلٌ حسَنُ الوجهِ، ومحمودُ السيرةِ، كما نقول: جاء رجلٌ طويلٌ. وإذا وصفنا معرفةً بمضافٍ لفظيّ أدخلنا (الـ)

---

(١) ابن مالك، **ألفيّة ابن مالك**، ص ١١٨.

(٢) المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩ هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٩٢.

(٣) حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ١٢– ١٣

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ٦.

على المُضاف، فنقول: مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ، والمحمودِ السيرةِ، كما نقول: مررتُ بالرّجلِ الطويل. ولا وجه لتجريد المُضاف في مثل هذه الأمثلة من (الـ) بحجّة أنّ (الـ) لا تدخل على المُضاف؛ لأنّ هذه نصف القاعدة لا القاعدة كلّها، فالنعت يُطابق منعوته في أمورٍ منها: التعريف والتنكير، وكما أنّه لا يصحّ أن نقول: سلّمتُ على الرجلِ كريمٍ، ودخلتُ في القاعةِ كبيرةٍ،... أو أن نقول: سلّمتُ على رجلٍ الكريمِ، ودخلتُ في قاعةٍ الكبيرةِ،... فإنّه لا يصحّ أن نقول: سلّمتُ على الرجلِ كريمِ الخُلُقِ، ودخلتُ في القاعةِ كبيرةِ الحجمِ، بل نقول: سلّمتُ على الرجلِ الكريمِ الخُلُقِ، ودخلتُ في القاعةِ الكبيرةِ الحجمِ؛ ليطابق النعتُ المنعوتَ في تعريفه كما يطابقه في تنكيره. يقول سيبويه: "ويزيدُ هذا عندكَ بياناً قولُه تعالى جدُّه (هدياً بالغَ الكعبةِ) [المائدة: ٩٥]، و(هذا عارضٌ مُمطِرُنا) [الأحقاف: ٢٤]، فلو لم يكن هذا في معنى النَّكِرةِ والتّنوينِ لم توصَف به النّكِرة"(١). ويصرّح سيبويه بوضوح بقبول إدخال الألف واللام على المضاف هنا بقوله: "واعلم أنّه ليس في العربيّة مُضاف يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضافِ إلى المعرفة في هذا الباب"(٢). ويقول الزجّاجيّ: "تقول (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) تخفضُ (الرجل) بالباء، وتجعل حسناً نعته، وتُضيفه إلى (الوجه)، وإنّما جاز أن تنعت رجلا وهو نكرة بقولك (حسَن الوجه) لأنّه نكرة مثله، وإن كان بلفظِ المعرفة، لأنّ إضافته ليست محضة، وتقديرُه الانفصال"(٣).

النعت والخبر (إشكالات الدّلالة)

لا يقتصر أمرُ الخطأ الذي نتوقّف عنده في هذه المسألة على مخالفة الضوابط النحويّة بالرغم من أهميّتها، وإنّما يمتدُّ الأثر في كثير من الاستعمالات اللغويّة التي يردُ فيها إلى إشكالاتٍ دلاليّة، مردّها إلى عدم التمييز بين النعت الذي لم يطابق منعوته والخبر، ولو نظرنا في العبارة التالية "إنّ اللغة عظيمة الرقيّ تعكس الإنجازات الفكريّة لمتكلّميها"(٤)، وهي تمثّل نموذجاً لكثيرٍ من العبارات المكتوبةِ غيرَ مضبوطةٍ بالشّكل، وبذلك سينصبُ القارئ غيرُ المُدركِ للخطأ النحويّ (عظيمة الرقيّ) نعتاً للّغة، ويجعل جملة (تعكسُ ...) خبراً لـ(إنّ)، وربّما يرفع (عظيمة الرقيّ) على اعتبار أنّها خبر (إنّ)، ويعدُّ جملة (تعكس ...) جملة حال. وأمّا

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ١٦٦.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ١٩٩- ٢٠٠.

(٣) الزّجّاجيّ، **الجُمل في النحو**، ص ٩٤.

(٤) كولماس، فلوريان، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، العدد (٢٦٣)، الكويت، ٢٠٠٠.

القارئ المُدركُ للخطأ النحويّ فإنّ الأمر عنده لن يقلّ إشكالاً عنه عند غير المدرك للخطأ؛ ذلك أنّه لا يستطيع أن يتكهّنَ بمراد الكاتب وقصده إلاّ بالاعتمادِ على السياق العام وما يقتضيه من كون (عظيمة الرقيّ) نعتاً أو خبراً.

جِنايةُ التّحرير (تخطئة الصّواب)

يبذلُ من يُسنَد إليه تحريرُ نصٍّ لغويّ أو تحكيمُه أو تدقيقُه جهدًا كبيراً في عمله يفوق كثيرًا حجمَ ما يُعرَف بـ (المكافأة الماديّة) التي تُقدّم إليه، وفي بعض الأحيان تكون النصوص المدفوعة إلى اللغويّين مليئةً بالأخطاء، ولا سيّما الأخطاء اللغويّة، فلا ينجو سطرٌ أو جملة من خطأ ما، ومع ذلك فإنّ من عادة اللغويّين أن يدقّقوا كثيرًا في النصوص المعروضة عليهم، ولذلك نجدهم يتوقّفون كثيراً عند قضايا كثيرةٍ في هذه النصوص، وهم مع هذه القضايا والمسائل اللغويّة على تفاوتٍ في الطريقة؛ فبعضهم يصحّح ما هو على يقين من خطئه، ولا يصحّح ما يشكّ في سلامته، فيصحّح الأخطاء الظاهرة البيّنة ويُهمل ما سواها، وبعضهم . وهم المدقّقون المحقّقون . يصحّح الخطأ ويجتهد في التحقّق من المشكوك فيه، فلا يُصحّح أو يحكم بضرورة التصحيح إلاّ على هدًى وبصيرة.

وكلا هذين الفريقين، على ما بينهما من اختلافٍ في الطريقة والمعرفة والفائدة، تجمعهما سمةُ التوقّف عند حدود المعرفة التي لا يمتلكها فريق آخر، وهم الذين يجترئون على صواب النصوص المعروضة عليهم، ويحكمون بضرورة التصحيح من وجهة نظرهم، مع أنّ تصحيحهم أحيانًا يردّ الصوابَ الجائزَ خطأً، والخطأ صوابًا.

ويتمثّل خطأ التحرير في تخطئة الصّواب، وترسيخ الخطأ، ومحاولة قسْرِ النّاسِ على استعمال الخطأ مُرغَمين، ولا سيّما الطّلبة وبعض الكُتّاب الذين تقع نصوصهم بالرّغم منهم تحت أيدي هؤلاء المُخطِّئين لتحكيمها أو تحريرها، فحين تقع أعينُهم على عبارةٍ من مثل: أقيم المعرض في القاعة **المتعدّدة الأغراض**، تُسارع بهم أقلامهم إلى (التصحيح)، وما أسرع ما يرفعون الألف واللام من النعت (**المتعدّدة**)! ثمّ يمرّون على عباراتٍ كثيرةٍ وقع فيها الخطأ في هذا الموضوع، فلا يلتفتون إليه، بل يعدّونه من الصواب، وذلك انطلاقًا من الإلمام بشيء من القاعدة، وعدم الاطّلاع عليها كاملة؛ إذ قد يُهيمن جزءٌ من القاعدة على غيره من أجزائها وتفصيلاتها لأسبابٍ متعدّدة؛ منها عدم اعتناء الكتاب الدراسيّ أو المدرّس بالجزئيّات الأخرى، أو انشغال المتعلّم بمعرفة الجزئيّة الكبرى دون غيرها من تفصيلات القاعدة.

الخاتمة

كشفت الدراسة عن أمورٍ متعدّدة أبرزها أنّ كثيراً من الكتّاب والمثقّفين المعنيّين باستعمال اللغة العربيّة استعمالاً صحيحاً سليماً يغيبُ عن معرفتهم ودرايتهم أنّ (الـ) قد تدخل على المضاف إضافةً لفظيّة، بل ربّما تخلو خبراتهم اللغويّة من الاطّلاعِ على باب الإضافة اللفظيّة كلّه، ولذلك يقعون في الخطأ عند نعت الاسم المعرفة باسمٍ مضافٍ إضافةً لفظيّةً، ومع ذلك يُبقون هذا النعتَ خالياً من أداة التعريف (الـ) بالرغم من أنّ منعوته معرفة، مخالفين بذلك قاعدة وجوب مطابقة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير.

كما كشفت الدراسة عن أنّ الوقوع في هذا الخطأ يظلّ، على خطورته، أقلَّ أثراً وخطورةً من خطأ أولئك المعلّمين والمحرّرين ومن يقوم مقامهم ممّن يُتاح له الإشرافُ على أعمال الآخرين اللغويّة وتقييمها؛ إذ يخطّئُ كثيرٌ منهم الصّواب ويردّه إلى الخطأ، وذلك لعدم معرفتهم بالوجه الصحيح، وقناعتهم بأنّهم على صوابٍ في منع دخول (الـ) على المضاف في كلّ الأحوال.

ثبت المصادر

- ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ)، **ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيونيّ، دار المنهاج، الرياض، د.ت.
- ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين بن يوسف (٧٦١ هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د. ت.
- ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين بن يوسف (٧٦١ هـ)، **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤.
- الأشموني، عليّ بن محمد (٩٢٩ هـ)، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.
- الحريريّ، القاسم بن عليّ، **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ**، ط١، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٦.
- حسّان، تمام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، د. ط، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤.
- حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الزُّبيديّ، محمد بن حسن، **لحن العوامّ**، ط٢، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠.
- الزّجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق (٣٤٠ هـ)، **الجُمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤.
- الزمخشريّ، محمود بن عمر (٥٣٨ هـ)، **المفصّل في علم العربيّة**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار عمّار، عمّان، ٢٠٠٤.
- سيبويه، أبو بِشر عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٦.
- العدنانيّ، محمّد، **معجم الأخطاء الشائعة**، ط٢، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٨٥.
- عمايره، حنان إسماعيل، **الازدواجيّة والخطأ اللغويّ**، مجلّة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مجلّد (٣٤)، عدد (١)، ٢٠٠٧.
- عمر، أحمد مختار، **أخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيّين**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٣.
- الكسائي، عليّ بن حمزة (١٨٩ هـ)، **ما تلحن فيه العامّة**، ط١، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢.

- كولماس، فلوريان، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، العدد (٢٦٣)، الكويت، ٢٠٠٠.
- المبرّد، محمد بن يزيد (٢٤٥ هـ)، **المُقتضَب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، ط٢، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٧٩.
- المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦.
- المخزومي، مهدي، **في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط٣، ١٩٨٥.
- المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩ هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
- النجّار، محمد علي، **لغويّات وأخطاء لغوية شائعة**، ط١، دار الهداية، مصر، ١٩٨٦.
- يعقوب، إميل بديع، **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦.